أنباء سورية

الشرع يستقبل وزيري الخارجية والدفاع ورئيس المخابرات الأتراك

وفد تركي يبحث في دمشق العلاقات الثنائية واتفاق «10 آذار» ونزوح من أحياء بحلب إثر اشتباكات «قسد» مع القوات السورية

الرئيس السوري أحمد الشرع مستقبلا وفدا تركيا ضم وزيري الخارجية هاكان فيدان والدفاع يشار غولر ورئيس جهاز الاستخبارات إبراهيم قالن (سانا)

وكالات: استقبل الرئيس السوري أحمد الشرع وفدا تركيا يضم وزيري الخارجية هاكان فيدان والدفاع يشار غولر ورئيس جهاز الاستخبارات إبراهيم قالن في قصر الشعب بدمشق أمس، تزامن مع اشتباكات بين قوات سورية الديموقراطية «قسد» التي يهيمن عليها الاكراد، والقوات السورية في عدد من أحياء حلب اسفرت عن حركة نزوح لعشرات الاسر بحسب وكالة الانباء السورية «سانا».

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين ومناقشة آخر التطورات الإقليمية، وذلك بحضور وزير الخارجية والمغتربين أسعد الشيباني ووزير الدفاع مرهف أبو قصرة ورئيس جهاز الاستخبارات العامة حسين السلامة، بحسب «سانا».

وفي مؤتمر صحافي عقد عقب اللقاء، قال وزير الخارجية السوري مع نظيره التركي، ان الرئيس الشرع بحث مع الوفد التركي مواضيع مهمة على رأسها التعاون الاقتصادي والتجاري وخاصة بعد رفع العقوبات الأميركية عن سورية وتعزيز التعاون الاستخباراتي والعسكري وعودة اللاجئين، مؤكدا أن العلاقات بين البلدين استراتيجية وتتطور يوما بعد يوم في جميع القطاعات، وأن هذه الملفات تشكل جزءا من الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دمشق وأنقرة.

وأضاف: ناقشنا مكافحة الإرهاب ومحاربة تنظيم «داعش» ومنع ظهوره في سورية من جديد، ووضع تصور مشترك فيما يخص شمال شرق سورية.

ولفت الشيباني إلى أنه تمت مناقشة «اتفاق 10 آذار» مع قوات سوريا الديموقراطية «قسد» التي يهيمن عليها الأكراد، مشيرا إلى انه يعبر عن الإرادة السورية في توحيد الأراضي السورية، وقال: لكننا لم نلمس إرادة جدية منها في تنفيذ هذا الاتفاق، وبادرنا مؤخرا بتقديم مقترح لتحريك الاتفاق إيجابيا، وتلقينا الرد يوم أمس ونعمل على دراسته. وشدد وزير الخارجية أن «منطقة الجزيرة جزء أساسي من سورية والدولة توليها اهتماما بارزا، وأي تأخير باندماج قسد يؤثر على هذه المنطقة سلبا ويعرقل حركة الإعمار فيها».

بدوره، وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أكد خلال المؤتمر اجراء لقاءات مثمرة ومناقشة مسائل مهمة على أساس التعاون الاستراتيجي، مشيرا إلى أن رفع عقوبات «قانون قيصر» عن سورية مهم لاستقرار المنطقة.

ولفت إلى ان تركيا تولي أهمية كبيرة لاستقرار سورية معربا عن الاستعداد لبذل جميع أشكال الدعم من أجل تحقيق ذلك. وتابع: ناقشنا الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية ونؤكد أنه على إسرائيل التخلي عن سياساتها التوسعية من أجل تحقيق الاستقرار في سورية والمنطقة. وأضاف: بحثنا محاربة تنظيم «داعش» وما يمكن القيام به معا للتصدي له.

وأكد فيدان على ضرورة، تنفيذ اتفاق 10 آذار بين الحكومة و«قسد» معتبرا ان «أن اندماجها في الحكومة سيكون في صالح الجميع».

وشدد على أن استقرار سورية يعني استقرار تركيا، والمباحثات تناولت ملف قسد، والانطباع أنه لا توجد لديها نية لتنفيذ اتفاق 10 آذار.

وفيما كان الوفد التركي يقوم بجولته على المسؤولين السوريين، قالت قناة «الإخبارية» السورية ان قسد خرقت وقف اطلاق النار، واستهدفت نقاطا للأمن الداخلي قرب دواري شيحان والليرمون شمالي حلب. واضافت ان «قوات قسد المتمركزة في حي الأشرفية والشيخ مقصود استهدفت عددا من أحياء مدينة حلب بالرشاشات الثقيلة»

بدورها، أعلنت «سانا» إغلاق طريق غازي عنتاب ـ حلب من جهة دواري الليرمون وشيحان بسبب استهداف قوات قسد للطريق. ونقلت عن الدفاع المدني السوري إصابة اثنين من عناصره قرب دواري الليرمون وشيحان برصاص «قسد» انطلاقا من مواقعها في حي الأشرفية بمدينة في المقابل، نقلت قناة الجزيرة عن المركز الإعلامي لقسد اعلانه إصابة عنصرين بما قالت انه هجوم لفصائل تابعة لوزارة الدفاع على حاجز لها في حلب، متهمة حكومة دمشق بالبدء بالهجوم.

وذكرت قناة «العربية» نقلا عن مصادر محلية ان «مواجهات عنيفة بين الجيش السوري وقسد بمدخل حلب الشمالي».

من جهتها، قالت وزارة الداخلية ان «قوات قسد المتمركزة في حيي الشيخ مقصود والأشرفية بمدينة حلب أقدمت على الغدر بقوات الأمن الداخلي المتمركزة في الحواجز المشتركة، عقب انسحابها المفاجئ وإطلاق النار على الحواجز، رغم الاتفاقات المبرمة»، ما اسفر عن إصابة عنصر من الأمن وعنصر من الجيش، بالإضافة إلى العديد من الإصابات بين عناصر الدفاع المدني والمدنيين. وافادت «سانا» بنزوح عشرات العائلات من منطقة الليرمون في حلب باتجاه أحياء الخالدية وشارع النيل جراء استهداف «قسد» المنطقة الممتدة من دوار شيحان حتى دوار الليرمون بالرشاشات وقذائف الهاون.

وأكدت إدارة الإعلام في وزارة الدفاع انه «لا صحة لما تروجه قنوات قسد عن هجوم لقوات الجيش على مواقعها بحيي الشيخ مقصود والأشرفية».

واتهمت «قسد» بمهاجمة نقاط انتشار الأمن والجيش بمحيط حي الأشرفية بشكل مفاجئ ما أدى لوقوع إصابات. وأعلنت أن قوات الجيش ردت على مصادر نيران «قسد».

أنباء مصرية

وزير المالية: نستهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمي للتصنيع والتصدير

جانب من اجتماع مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالبلاد العربية

القاهرة ـ ناهد أمام

أكد أحمد كجوك وزير المالية أن القطاع الخاص المصري والعربي يستطيع إحداث نقلة كبيرة في اقتصادات المنطقة، ودورنا أن نقدم له أكبر قدر من المساندة.

وقال الوزير خلال مشاركته في اجتماع مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالبلاد العربية إننا نستهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمي للتصنيع والتصدير إلى أفريقيا وأوروبا وآسيا، ونحن نتحرك في إطار سياسات اقتصادية أوسع وأكثر تنافسية وجذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأضاف: أولوياتنا المالية والاقتصادية تراهن على دور أكبر للقطاع الخاص للاستثمار في المستقبل لصالح الاقتصاد والمواطنين، موضحا أن الاستثمارات البينية شهدت زيادات كبيرة، ومازالت هناك فرصة أكبر للتكامل التجاري، وأن صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي تحسن، ورصيد الاحتياطي النقدي أيضا.

وأشار كجوك إلى أن معدل دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي تراجع من 96 إلى 86٪ خلال عامين، ونستهدف استمرار مسار التراجع وبقوة العام الحالي، وقد نجحنا في خفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة بنحو ملياري دولار.. «نسدد أكثر مما نقترض».

وأكد الوزير أن المنطقة الاقتصادية تشهد حراكا استثماريا كبيرا وتجذب عددا كبيرا ومتنوعا من الشركات الهادفة للإنتاج والتصدير، لافتا إلى أن زيادة الاستثمارات الخاصة بنسبة 73٪ خلال العام المالي الماضي تعكس قدرة القطاع الخاص على قيادة النمو الاقتصادي في مصر.

وقال إن مصر تفتح أبوابها للتدفق الاستثماري بمقومات تنافسية ومناخ أعمال محفز وجاذب، موضحا أن مبادرة التسهيلات الضريبية والجمركية تستهدف بناء الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال وإحداث تطور سريع وملموس. وأضاف كجوك: سنعلن مع وزير الاستثمار والتجارة الخارجية حزمة كبيرة من التسهيلات الجمركية لدفع حركة التجارة الخارجية وخفض زمن الإفراج الجمركي. وقال أحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية إن وزير المالية بدأ مشروعا إصلاحيا كبيرا للمنظومة الضريبية في إطار من الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال، لافتا إلى أن الحكومة المصرية تعمل على تحفيز القطاع الخاص للإسهام بشكل أكبر في النمو الاقتصادي.

المتحدث العسكري ينفي منح ضباط أي امتيازات مخالفة لأحكام الدستور والقانون

القاهرة ـ خديجة حمودة

صرح المتحدث العسكري العميد أركان حرب غريب عبدالحافظ بأن القيادة العامة للقوات المسلحة تابعت ما تم تداوله خلال الساعات الماضية على بعض مواقع التواصل الاجتماعي من وثائق يزعم ارتباطها بالقوات المسلحة، وذلك عبر حسابات تابعة للعناصر المناوئة بالخارج، في إطار محاولاتها المستمرة لإثارة البلبلة وبث الشائعات وتعمد إقحام أسماء قد سبق تقاعدهم من القوات المسلحة أو ترك الخدمة بها منذ فترة طويلة في محاولة لإضفاء مصداقية زائفة على تلك الادعاءات.

ونفت القيادة العامة للقوات المسلحة، في بيان أمس الاول، صحة ما ورد بتلك الوثائق من مزاعم بشأن منح ضباط بالقوات المسلحة أي امتيازات بالمخالفة لأحكام الدستور والقانون، مؤكدة أن مثل هذه الادعاءات تتعارض مع ثوابت ومبادئ مؤسسة وطنية راسخة، تقوم على حماية وصون كرامة المواطن، والحفاظ على أمن واستقرار الوطن، وتعمل على دعم ومساندة جميع أجهزة ومؤسسات الدولة في تطبيق القانون على الجميع دون تمييز.

وأهابت القيادة العامة بالمواطنين الى عدم الانسياق وراء مثل هذه التصرفات غير المسؤولة وتحري الدقة والاعتماد فقط على البيانات الصادرة عن الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة كمصدر وحيد للمعلومات.

وأكدت القوات المسلحة أن «جيشكم هو جيش الشعب، نابع من صلبه ومن تراب هذا الوطن الخالد، ملتزم بأحكام الدستور وسيادة القانون، وسيظل درعا وسيفا لحماية مصر وشعبها».

ضبط شحنة صواريخ «سام ـ 7» معدة للتهريب في دير الزور

جزء من الشحنة المضبوطة (سانا)

وكالات: أعلنت وزارة الداخلية السورية ضبط شحنة صواريخ من نوع «سام ـ 7»، كانت معدة للتهريب خارج البلاد، خلال عملية مداهمة محكمة لأحد المنازل في مدينة البوكمال بريف دير الزور شرق البلاد. وأوضحت الوزارة، في بيان، أنه وردت معلومات دقيقة إلى مديرية الأمن في البوكمال تفيد بإخفاء صواريخ مضادة للطيران داخل أحد المنازل تمهيدا لتهريبها خارج البلاد، مشيرة إلى أنه جرى تنفيذ مداهمة محكمة للمكان أسفرت عن ضبط صواريخ من نوع «سام ـ 7». وبينت الوزارة أنه جرت مصادرة الأسلحة المضبوطة، فيما باشرت الجهات المختصة تحقيقاتها لملاحقة جميع المتورطين بهدف إلقاء القبض عليهم، وتقديمهم إلى العدالة.

وأكدت الوزارة استمرارها في التصدي لكل أعمال التهريب والأنشطة غير المشروعة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن البلاد واستقرارها.

وكانت مديرية الأمن الداخلي في منطقة الزبداني بمحافظة ريف دمشق، أحبطت في 17 الجاري محاولة تهريب شحنة أسلحة كانت معدة للتهريب باتجاه لبنان تضم كميات كبيرة من قذائف «آر بي جي».

أنباء لبنانية

مجلس الوزراء يناقش مشروع قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع

عون: هدفنا وقف الأعمال العدائية والانسحاب الإسرائيلي وإعادة الأسرى

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين

أبلغ رئيس الجمهورية العماد جوزف عون وزير الدفاع الإيطالي غيدو غروسيتو، خلال استقباله في قصر بعبدا، ان لبنان يرحب بمشاركة إيطاليا ودول أوروبية أخرى في أي قوة تحل محل القوات الدولية العاملة في الجنوب (اليونيفيل) بعد اكتمال انسحابها سنة 2027، وذلك لمساعدة الجيش اللبناني على حفظ الأمن والاستقرار على الحدود اللبنانية الجنوبية، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من التلال والأراضي التي تحتلها.

وقال الرئيس عون «خيار التفاوض الذي اعتمده لبنان وكلف سفيراً سابقا ترؤس الوفد اللبناني في لجنة (الميكانيزم)، هدفه وقف الأعمال العدائية وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي وإعادة الاسرى المعتقلين في إسرائيل وإعادة السكان الجنوبيين إلى قراهم وممتلكاتهم. ولبنان ينتظر خطوات إيجابية من الجانب الإسرائيلي، ونعتمد على دول صديقة مثل إيطاليا للدفع في اتجاه إنجاح العملية التفاوضية والوصول إلى نتائج إيجابية».

وأكد الرئيس عون «ان لبنان بلد محب للسلام ولا يريد الحرب، بل يعمل لحفظ الأمن وحماية الحدود وبسط سيادة الدولة، وهذا ما يجب أن يتولاه الجيش اللبناني بالتعاون مع الدول الصديقة الراغبة في مساعدته، لاسيما اننا تعلمنا من الحروب المتتالية على ارضنا انه لا يمكن ان ينتصر فريق على آخر، ولا بد في النهاية من التفاوض».

في السياسة، ليس سرا ان الفترة الممتدة بين عيد الميلاد ونهاية السنة ستشهد جدلا حول الانتقال من الانتهاء من حصر السلاح جنوب نهر الليطاني، إلى شماله في المرحلة الثانية من خطة حصر السلاح التي حددتها الحكومة اللبنانية، والتي أعلن عنها رئيس الحكومة نواف سلام.

وليس سرا ان أجواء الحرب الملبدة التي لوحت بها إسرائيل، ستنحسر تزامنا مع طقس ربيعي ـ خريفي خفيف يسيطر على الفترة الميلادية، من دون ان يعني ذلك وقف عمليات الاستهداف اليومية من قبل الطيران الإسرائيلي، والتي تسفر بمعدل عام عن مصرع شخص يوميا، وهذا عدد مرتفع نسبيا.

وكشف مصدر رسمي كبير لـ «الأنباء» عن ان «رئيس الجمهورية قادر على حسم جدل جغرافيا حصرية السلاح، لما له من مونة، وما يتمتع به من ثقة لدى الثنائي»، وتحدث عن «اختيار الرئيس عون التوقيت المناسب، لولوج هذا الملف، تماشيا مع طلبات دولية في هذا السياق». وأشار إلى اجتماع أخير عقد بين المستشار السياسي الأول للرئيس العميد المتقاعد اندريه رحال، ورئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد.

وقال مرجع سياسي لـ«الأنباء»: «وسط السعي الدولي إلى تحقيق السلام في المنطقة يجب التوقف عند لازمتين لا يمكن تجاوزهما، الأولى ان السلام لا يمكن ان يتحقق في المنطقة من دون الدخول من بوابته، وهي الساحة اللبنانية. وكما غاب الاستقرار عنها منذ اندلاع الحرب الأهلية في لبنان (1975ـ1990) قبل نحو نصف قرن، فإنه لا بد ان يبدأ منها. والثانية ان السلام والأمن في لبنان لا يمكن ان يفرضا بالقوة».

وأضاف المرجع «تعتبر الجهات الراعية لمسار الاستقرار في لبنان ان الاولوية هي لأمن الجنوب وحصرية السلاح بيد الجيش اللبناني، وقد تحقق ذلك بنسبة كبيرة، وما يعترضه هو استمرار الاحتلال الاسرائيلي».

وتابع: «في إطار تعزيز قيام الدولة، فإن تطبيع العلاقات بين لبنان وسورية قضية أساسية، ومن دونها فإن الاستقرار لن يدوم، وفرص انهياره تتعزز. ومن هنا، فإن خطوات كبيرة قد اتخذت في هذا المجال بعد محادثات ومفاوضات شاقة، وقد تم الاقتراب بشكل كبير من تسوية المسائل العالقة من بوابة الموقوفين السوريين في السجون اللبنانية، ضمن الأطر القانونية التي تشكل المدخل الضروري لمعالجة كل الملفات وضبط الحدود بين البلدين، الأمر الذي يزيل كل التهديدات التي تبقى ذريعة لاستمرار السلاح من جهة، أو الخشية من تهريب الأسلحة إلى لبنان من جهة ثانية».

وفي الشق الاقتصادي ـ الاجتماعي، ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه في قصر بعبدا مشروع قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع، الذي كان تناوله رئيس الحكومة نواف سلام في السرايا الأسبوع الماضي، في حضور وزيري المال والاقتصاد ياسين جابر وعامر البساط وحاكم مصرف لبنان كريم سعيد.

وكان مشروع الحكومة أثار موجة رفض عارمة، تصدرتها جمعية المصارف التي تراجعت عن التلويح بالإضراب، وأصدرت بيانا فضفاضا يوم الأحد، في حين رفضت المشروع نقابات في طليعتها نقابة المهندسين وجمعيات أهلية.

وبدا واضحا ان القانون يستهدف شريحة صغار المودعين من طريق الاستمرار في إعادة ودائعهم بطرق لا تخلو من قضم. فيما ستحال البقية إلى روزنامة طويلة الأجل، وتقوم على قضم الودائع وإفقادها قيمتها بالنسبة إلى أصحابها، من خلال إعادتها بالتقسيط المريح، وحرمانهم من استخدامها كرأسمال أساسي لتمويل مشاريع خاصة بهم.

الا ان كثيرين يعتبرون ان المشروع أفضل من التجاهل والإنكار، وهو يعين شرائح واسعة على نيل مبالغ لتأمين قسم من مصاريفهم الشهرية، ويحفظ آمالهم في استخدام ما سيحصلون عليه لفترة أربع سنوات، في تأمين معيشتهم ودفع جزء من مصاريف تعليم أولادهم.

في أي حال، تبقى أولويات المواطنين وآمالهم المعلقة على الحكومة في تأمين التغطية الصحية وتوفير مصادر الطاقة والدواء، إلى تعزيز التعليم الرسمي في الجامعة اللبنانية والمدارس الرسمية، وتأمين فرص العمل للشباب في القطاع الرسمي بين الوظائف في إدارات الدولة ومصالحها والأسلاك العسكرية.

ومع دخول العد التنازلي لعيد الميلاد، شهدت المجمعات التجارية ضغطا في حركة الرواد الراغبين في شراء هدايا العيد، بعد دفع قسم كبير من المؤسسات الخاصة والعامة رواتب شهر ديسمبر بعد تاريخ العشرين منه، ما وفر المال لدى المواطنين، فأقبلوا على الشراء ولو في وقت متأخر قبل يومين من العيد، جريا على عادة سنوية.

رئيس الجمهورية العماد جوزف عون مترئساً جلسة الحكومة في بعبدا (محمود الطويل)